في رد واضح على التهديدات الغربية

مناورات روسية قبالة السواحل السورية الأسبوع المقبل ومساعدات إنسانية حملتها طائرات روسية إلى اللاذقية عبر اليونان

الوطن – وكالات

ظهرت الدبلوماسية الروسية «الثابتة والباردة» لتؤكد من جديد الدعم المتواصل لسورية رغم كل الأصوات الأميركية والأوروبية المعارضة لاستمراره، والتي ذهبت إلى حد الحديث عن توافد قوات روسية للمشاركة بالمعارك في سورية.

فأمام كل هذه «الجعجعة» التي أطلقتها واشنطن واعتبرها البعض «قرعاً لطبول الحرب» على أبواب دمشق في وجه الدعم الروسي التقني والتسليحي غير المخفي مطلقاً، وذهاب واشنطن إلى حد الضغط على دول حليفة لها لإغلاق مجالها الجوي في وجه المساعدات الروسية، وجّهت موسكو مذكرة إلى السلطات القبرصية لتحويل مسار الرحلات الجوية العادية لأنها تعتزم إجراء مناورات عسكرية قبالة السواحل السورية الأسبوع المقبل، وفي الوقت نفسه أرسلت موسكو طائرتين إلى اللاذقية محملتين بـ٨٠ طناً من المساعدات الإنسانية، ولكن هذه المرة على متن طائرات عسكرية روسية في رسالة تحد جديدة للأميركان، وللأوروبيين.

ونقلت وكالة «فرانس برس» عن مسؤولين قبارصة تلقي جزيرتهم مذكرة من موسكو تطلب فيها تحويل مسار الرحلات الجوية العادية لأنها تعتزم إجراء مناورات عسكرية قبالة السواحل السورية الأسبوع المقبل.

وكانت تقارير صحفية، في موسكو أشارت إلى أن روسيا أصدرت «مذكرة إلى الطيارين» موجهة إلى هيئة الملاحة الجوية الأميركية حول المناورات التي ستتم بين مرفأ طرطوس وجزيرة قبرص التي تبعد ١٠٠ كلم عنه.

وأكد مصدر في وزارة الدفاع القبرصية أن روسيا أصدرت المذكرة حول المناورات التي ستشمل إطلاق صواريخ، مضيفاً: إن هذه المذكرات «أمر روتيني».

ورغم وجود احتمال بألا تقوم روسيا بالمناورات في التواريخ المحددة من بينها بين ١٤ و١٧ أيلول الجاري، إلا أن المصدر القبرصي أوضح أنه «ربما يجرون المناورات أو لا، إلا أن التواريخ تم حجزها».

وجاء في نسخة عن المذكرة نشرت على موقع هيئة الملاحة الجوية الأميركية إحداثيات المكان الذي ستتم فيها «مناورات للبحرية الروسية» من ضمنها «تجارب إطلاق صواريخ» بين ٨ و١٥ أيلول. إلى ذلك وصل إلى مطار الشهيد باسل الأسد باللاذقية أمس نحو ٨٠ طناً من المساعدات الإنسانية مرسلة من الشعب الروسي محملة على متن طائرتي نقل عسكريتين روسيتين.

تفريغ إحدى الطائرتين الروسيتين اللتين وصلتا إلى مطار الشهيد باسل الأسد الدولي في اللاذقية (سانا)

وفي تصريح صحفي، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية اللواء إيغور كوناشينكوف: إن الشحنة تحتوي على احتياجات أساسية ومواد غذائية، إضافة إلى تجهيزات ضرورية لإقامة مخيم يتسع لأكثر من ألف نازح.

الخطوات الروسية، ترافقت مع العديد من تأكيدات مسؤولي هذا البلد مواصلة الدعم لسورية بالأسلحة والمعدات الضرورية لمكافحة الإرهاب، فوزير الخارجية سيرغي لافروف قال خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره المنغولي لوندينغين بوريفسورين، في موسكو الجمعة نقلته قناة «روسيا اليوم»: إن موسكو تدعو التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش إلى إطلاق تعاون مع دمشق والجيش العربي السوري في هذا الاتجاه.

وأردف قائلاً: «من المستحيل إلحاق الهزيمة بداعش عن طريق الضربات الجوية وحدها، بل يجب أيضاً إقامة تعاون مع القوات البرية (التي تواجه الإرهابيين على الأرض)، أما القوة الأكثر فعالية وقدرة لمواجهة داعش فهي الجيش السوري. ونحن ما زلنا ندعو أعضاء التحالف إلى بدء التعاون مع الحكومة السورية والجيش السوري».

واعتبر لافروف، أن التنسيق مع الجيش العربي السوري سيسمح أيضاً بمنع وقوع أي حوادث غير مرغوب فيها بين الجيش العربي السوري وقوات التحالف، مذكراً بأن روسيا دعت منذ البداية إلى العمل على مكافحة الإرهاب بشكل جماعي واعتماداً على أحكام القانون الدولي.

وأضاف الوزير الروسي: إن العديد من الدول الأوروبية بدأت تدرك أن موقف التحالف من التعاون مع دمشق يعد ضاراً، كما أنها ترى ضرورة تحديد الأولويات في مكافحة الإرهاب. وأردف: «إذا كانت الأولوية تتعلق بمكافحة الإرهاب، فعلينا أن نترك الاعتبارات الظرفية مثل تغيير النظام في سورية جانباً».

وأوضح لافروف، أن هناك عسكريين وخبراء من روسيا في الأراضي السورية تتمثل مهمتهم في صيانة المعدات الروسية وفي مساعدة الجيش السوري على التدرب على استخدام تلك المعدات.

كلام وزير الخارجية ورغم أنه جاء ليؤكد ما سبق لروسيا أن فندته من مزاعم إعلامية عن تعزيز وجودها العسكري في سورية، إلا أن «الجعجعة» الأميركية تتواصل في وجه الموقف الروسي وذلك قبل أيام من انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة التي قد تكون «مسرحاً لتقريب وجهات النظر أو بوابة للحديث بين تحالف أوباما الستيني لمحاربة داعش، ودعوة بوتين لإقامة تحالف إقليمي دولي بمشاركة سورية لمحاربة التنظيم الإرهابي».

وعلق الرئيس الأميركي الجمعة على الإستراتيجية الروسية الداعمة لسورية، معتبراً أن روسيا لن تستطيع الاستمرار في إستراتيجية «مصيرها الفشل»، مؤكداً في الوقت نفسه استمرار بلاده في «محاولات التواصل مع روسيا للتوصل إلى تسوية سياسية لا تشمل (الرئيس بشار) الأسد».

وقال أوباما، في لقاء مع أفراد من الجيش الأميركي إحياءً لذكرى هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١: «لن نقوم بتغيير إستراتيجيتنا والتي هي استمرار الضغط على داعش في سورية والعراق. لكننا سنتصل بالروس لنعلمهم بأنه لا يمكنهم الاستمرار بإستراتيجيتهم (الداعمة للرئيس بشار الأسد) المحكوم عليها بالفشل».

وأضاف: «إذا كانت لدى روسيا الرغبة في التعاون معنا ومع باقي دول أعضاء التحالف الدولي الستين، عندها ستكون هناك إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية لا تشمل (الرئيس) الأسد».

بدوره اعتبر الجنرال المتقاعد جون آلن، مبعوث الرئيس الأميركي للتحالف الدولي ضد داعش، أن وجود قوات روسية على الأراضي السورية يخلق مشكلة جديدة.

وقال في مقابلة مع شبكة CNN الاخبارية الأميركية: «كنا نراقب هذا الوجود الروسي في سورية عن قرب خلال الأيام القليلة الماضية ونتابع أعداد القوات لمحاولة التوصل لمعرفة حول ماذا يعني ذلك؟ وأعتقد أن هذا الوجود أمر سيئ حيث أرسلت روسيا قوات لدعم النظام»، معتبراً أن ذلك «قد يدفع بالقوات الروسية إلى مواجهة قوات من التحالف الدولي».

من جانبها أعلت ألمانيا صوتها بإطلاق مواقف تنتقد الدعم الروسي تجاه سورية، وذلك بعد أن دفعها موقفها واستقبالها للاجئين إلى واجهة المشهد بالشأن السوري، ذلك أن وزير خارجيتها فرانك فالتر شتاينماير حذر روسيا من اتخاذ مسارات أحادية الجانب في سورية.

وفي تصريحات لصحف صدرت أمس تتبع مجموعة (فونكه) الإعلامية، قال شتاينماير: «لا أتمنى أن تعول روسيا على استمرار الحرب في سورية»، معتبراً أنه «لا ينبغي نشوء وضع يجعل أي تحرك مشترك للمجتمع الدولي غير ممكن، كما أنه لا ينبغي لكل واحد أن يتحرك بطريقته الخاصة في سورية»، مشدداً على أن التحرك المشترك وحده هو الذي يمكنه أن يحدث تحولاً في سورية.

قولاً واحداً

روسيا وتجاوز الاشتباك الإقليمي

مازن بلال

إن صحت المعلومات المسربة عبر التقارير الأميركية؛ فإننا أمام مشهد جديد كليا للأزمة السورية، ورغم التصريحات الروسية المتكررة حول صفقات السلاح إلى سورية، لكن القلق ليس من تحرك موسكو بل من طبيعة التفكير العسكري الذي بات يحكم مسار أي حل سياسي، فالجسر الجوي الروسي إلى سورية يشكل «سابقة» لم نشهدها إلا في ذروة الاشتباك الدولي، وربما كان آخر «جسر جوي» عام ١٩٨٢ بعد الاجتياح «الإسرائيلي» للبنان، وفي تلك المرحلة كانت الأزمة أيضاً هي نشر منظومة صواريخ دفاعية مضادة للطائرات سام ٥ (المعروفة غربيا S٢٠٠)، وهي المنظومة التي حددت خطوطا حمراً تجاه أي اعتداء على سورية.

وفق المعلومات التي تسربها الوكالات الغربية فإن نظام دفاع جوي بانتسير A١ هو الذي يتم نشره اليوم (SA٢٢)، وهو ضمن المنطق المباشر لا يرتبط بالصراع مع المجموعات الإرهابية التي لا تملك أساسا أي طائرات قتالية؛ ما يدفع إلى النظر باعتبارين أساسيين:

– الأول أن الحديث عن مساعدات عسكرية روسية يندرج ضمن إستراتيجية عامة هدفها دعم الدور «الجيوستراتيجي» للجيش السوري، وذلك بعيداً عن مسألة الحل السياسي للأزمة الذي يتم التحرك بشأنه، فما تراه موسكو هو الدور العسكري القادم في مواجهة الإرهاب، وتأمين توازن قوي لسورية ضمن أي تحالف إقليمي قادم لمحاربة الإرهاب.

إن هذه الرؤية يدعمها العديد من التصريحات الروسية، وعلى الأخص ما قاله وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، عندما أكد أن موسكو ستواصل تزويد الجيش السوري بالأسلحة باعتباره القوة الأكثر فعالية في مواجهة تنظيم «داعش»، فالاهتمام الذي يتجه اليوم نحو التسلح هو تأمين سورية في مواجهة «تحالفات محتملة»، وإعطاؤها خيارات أقوى ضمن التشكيلات الخاصة للحرب على الإرهاب.

– الثاني تضييق الخيارات العسكرية المتعلقة بالسيادة الكلية لسورية، فالاشتباك الإقليمي اليوم لم يعد مفتوحا كما في السابق، والبحث عن قوة عربية أو إقليمية تتعامل برياً مع سورية بغض النظر عن قرار الحكومة سورية أصبح أمراً صعباً، وبالتأكيد فإن موسكو لن تبحث عن صدام مباشر على الأرض السورية، لكنها وفق المؤشرات تسعى لكسر احتمالات نشوء تحالفات تستبعد الحكومة السورية كليا.

عمليا فإن مسألة اللاجئين السوريين فتحت مجالاً واسعاً لحلول تبدو أكثر تطرفاً، وربما «مغامرة»، تدفع للبحث مجدداً في مسألة المناطق العازلة، أو في دفع «قوة إقليمية» للتدخل بشكل مباشر داخل الأزمة السورية، وهو ما يجعل الحديث عن «مساعدات» عسكرية روسية جزءاً من السيناريو البديل الذي يحاول تخفيف حدة الاندفاع نحو «الحرب المباشرة»، ومع إضافة موضوع «المناورات الروسية» في شرق البحر المتوسط، فإن إبراز «جدية موسكو» يأخذ المدى الأوسع في تحييد الكثير من الخيارات العسكرية المطروحة اليوم.

التحرك الروسي عبر مسألة تسليح الجيش السوري، وبغض النظر عن صحة المعلومات المسربة، هو تجاوز كامل لمسار تشكل خلال العام الحالي، وتم من خلاله التحول نحو القضية الإنسانية بعد الفشل في كسر التوازن العسكري على الأرض، وعلى الأخص بعد معارك محافظة إدلب، وتوضح خريطة الأحداث أن التأثير العسكري للمجموعات المسلحة لن يغير من الخريطة السياسية في حال حدوث مفاوضات، ولن يؤدي إلى مناطق «وصاية» جديدة على الحدود السورية رغم غياب سلطة الدولة عن بعض مناطق تلك الحدود، فهناك ما هو أبعد من تأسيس تحالفات للمجموعات المسلحة، وهناك أيضاً جغرافية سورية يصعب فرض توازنات عليها بشكل تعسفي، وما نشهده اليوم ليس جسراً جوياً روسياً بل أيضاً اختبار لنوعية الشرق الأوسط القادم، ولمفهوم السيادة داخل دوله.

بعد تسوله باسمهم طوال سنوات..

الأردن: الأمن قبل الجانب الإنساني في التعامل مع اللاجئين السوريين

أكد الأردن أن الأولوية بالنسبة له هي للأمن قبل الجانب الإنساني في التعامل مع اللاجئين السوريين، في مفارقة أشبه بالدعابة بعد أكثر من أربع سنوات من فتح حدوده لتمرير عشرات بل مئات آلاف المسلحين والأسلحة وتقديم كل أنواع الدعم لهم وتسهيل الانتقال إلى الجانب السوري.

وفي آخر فصول هذه الدعابة أكد قائد قوات حرس الحدود العميد الركن صابر المهايرة للصحفيين أنه «منذ اندلاع الأزمة السورية ولغاية ظهور الجماعات التكفيرية المتطرفة كان اهتمام القوات المسلحة إيلاء البعد الإنساني على البعد الأمني»، مضيفاً: أنه «بعد ظهور الجماعات المتطرفة بدأ التوازن بين البعد الإنساني والبعد الأمني، لكن بعد تمدد الجماعات المتطرفة واتساع رقعتها وتنفيذها عمليات إرهابية في عدة دول تم التركيز على البعد الأمني دون نسيان البعد الإنساني».

و«مازح المهايرة» الصحفيين في مركز القيادة في الزرقاء شرق عمان، قائلاً: «رأيتم ماذا حدث لأوروبا بسبب بضعة آلاف من اللاجئين، ماذا نقول نحن الذين استقبلنا مئات الآلاف»، معرباً عن مخاوف المملكة من احتمال «تسلل» بعض المسلحين بين اللاجئين السوريين أو استغلالهم أزمة اللاجئين لتهريب الأسلحة.

ويرى مراقبون أن السؤال الذي يطرح: ماذا وراء مزحة المهايرة أهو تخويف للأوروبيين أم محاولة تقديم أوراق اعتماد لديهم بضرورة الإفادة من تجربة الأردن بالتعامل مع اللاجئين وإسكانهم في المخيمات وتحويلهم إلى بوابة جيدة للتسول لخزينة المملكة لا لإنسانيتهم.

وتظهر أرقام حرس الحدود الأردنية وفق ما نقلت وكالة فرانس برس أن العدد الكلي للاجئين السوريين الذين عبروا الحدود من معابر شرعية وسجلوا لدى الجيش منذ عام ٢٠١٢ حتى يوم الأربعاء الماضي بلغ ٥٣٦٧٨٨ سورياً.

فقد استقبلت المملكة نحو ٤٠٠ ألف لاجئ سوري عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ودخلها ٩٠ ألف لاجئ عام ٢٠١٤، في حين هناك ١٠٣٢٣ لاجئاً فقط عبروا الحدود إلى الأردن خلال عام ٢٠١٥.

وبحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة فإن عدد المسجلين لديها في الأردن نحو ٦٠٠ ألف سوري، في حين تقول المملكة إنها تستضيف ١,٤ مليون سوري يشكلون ٢٠٪ من عدد سكانها، أكثر من ٨٠٪ منهم موجودون في مخيم الزعتري في المفرق شمال شرق عمان.

وأوضح المهايرة أنه في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ كان هناك ٤٥ نقطة عبور مفتوحة أمام اللاجئين السوريين على حدود المملكة مع سورية والتي تمتد لنحو ٣٧٨ كلم، أما الآن فهناك ثلاث فقط شرق المملكة.

ونقاط العبور الثلاث المفتوحة تقع في الصحراء بعيداً جداً عن شبكة الطرق ما يجعل رحلة اللاجئين السوريين أصعب، لكنها أسهل بكثير وأكثر أمناً بالنسبة للمسلحين المجهزين بآليات ووسائل اتصال وتعليمات من قبل غرفة «موك» الموجودة في الأردن والموكلة بتوجيه الجماعات المسلحة جنوب سورية برعاية استخبارات عدد من الدول وعلى رأسها السعودية وإسرائيل إضافة إلى الأردن، والذي يمكن له عبر هذه النقاط الحدودية الثلاث أن يقف أمام العالم ليقول إنه لم يغلق حدوده مع سورية وأبقاها مفتوحة «أمام السوريين».

من جهته قال ممثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأردن آندرو هاربر، بحسب «فرانس برس»: إنه «من الواضح أن المملكة تولي الأهمية القصوى لأمنها، ونتفهم ذلك لأن الأردن في منطقة صعبة وهناك متطرفون شمالاً ومتطرفون شرقاً».

وأضاف: «نتفهم مخاوف الحكومة وما نريده هو فقط أن يستطيع الأكثر حاجة الدخول إلى المملكة.. وأن نضمن ألا يعاني اللاجئون على الحدود»، مشيراً إلى أن «عدداً كبيراً من اللاجئين عالقون قرب الحدود الشرقية وأغلب هؤلاء من الأطفال والنساء»، لكنه أوضح أنه ليس هناك رقم محدد.

العميد الركن صابر المهايرة

أ ف ب

ندد بالسياسة البريطانية «غير العقلانية» والمتناقضة مع المنطق..

الزعبي: لن نسمح أن تصبح سورية إمارة متطرفة ولن تكون هناك سعودية أخرى

ندد وزير الإعلام عمران الزعبي بالسياسة البريطانية حيال سورية، معتبراً أنها تتناقض مع المنطق، وأكد أن الحكومة لن تسمح بأن تتحول البلاد إلى «إمارة متطرفة أو سعودية جديدة».

تصريحات الزعبي جاءت رداً على مواقف أعلنها وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند حاول فيها أن يسحب بلاده بعيداً عن دعوة الرئيس بشار الأسد للتنحي، لتصبح القبول ببقائه بمنصبه لكن لفترة انتقالية.

وأضاف هاموند أمام مجلس العموم البريطاني الخميس الماضي، من دون أن يقيم أي اعتبار للسيادة السورية أو لحق الشعب السوري في تقرير مصيره: «لا نقول إنه ينبغي أن يرحل (الرئيس) الأسد وأصدقاؤه منذ اليوم الأول». وتابع: «إذا كانت هناك عملية تم الاتفاق بشأنها وتشمل الروس والإيرانيين وتستغرق شهوراً وكان هناك انتقال خلال فترة الشهور، فيمكننا مناقشة هذا».

وتساءل الزعبي في تصريحات لصحيفة «الغارديان» البريطانية، من الذي أعطى الحق لوزير الخارجية البريطاني بأن يقول: إن «على الرئيس (بشار الأسد) أن يتخلى عن الحكم».

وشدد وزير الإعلام على أن بريطانيا تنتهج سياسة غير منطقية وغير عقلانية عبر مهاجمة البلد الوحيد الذي يتصدى لتنظيم داعش الإرهابي بجدية وإرهابيين آخرين، وأضاف: «رسالتي لبريطانيا أن تطابق أفعالها فإن كانوا ضد تنظيم داعش فليتصرفوا بناء على ذلك الأساس». واعتبر أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يتصرف وفق «عقلية تعود إلى عهد الاستعمار». وبيّن أن على بريطانيا أن ترفع العقوبات التي كلفت السوريين غالياً، مؤكداً أن «العقوبات وتنظيم داعش الإرهابي وجهان لعملة واحدة».

كما شدد الزعبي على أن الحكومة لن تسمح بأن تصبح سورية «إمارة متطرفة ولن تكون هناك سعودية أخرى»، واصفاً السعودية بأنها مثل شركة «جنرال موتورز» الأميركية التي تصنع الإرهاب وتصدره إلى باقي دول العالم، متهماً إياها بالوقوف وراء هجمات الحادي عشر من أيلول.

وتابع الزعبي: إن «قطر ودولاً خليجية أخرى، وتركيا تعاني من تخلف عقلي وتدعم تنظيم داعش الإرهابي»، متسائلاً: «كيف لعضو في حلف شمال الأطلسي أن يدعم الإرهاب في المنطقة؟»، وبيّن أن الإخوان المسلمين في مصر وحزب العدالة والتنمية في تركيا يستلهمان من فكر تنظيم «القاعدة» والتنظيمات الإرهابية الأخرى كجبهة النصرة وتنظيم داعش وغيرهما.

وبالنسبة لأزمة اللاجئين الواصلين إلى أوروبا، اعتبر وزير الإعلام أن مهمة التعامل معهم تقع على عاتق حكومات بريطانيا وأميركا بسبب سياساتهم في المنطقة بدءاً من التدخل في ليبيا واليمن وسورية ولاسيما العقوبات الاقتصادية التي فرضت مع بداية الأحداث عام ٢٠١١.

وزير الإعلام عمران الزعبي

سانا

أعداد من «الأنصار» ينشقون عن التنظيم

داعش لا يثق بمسلحيه السوريين

الوطن – وكالات

متبعاً الترغيب تارة والترهيب تارة أخرى، ضم تنظيم داعش الإرهابي إلى صفوفه عدداً من السوريين ممن قاتلوا سابقاً في المجموعات المسلحة الأخرى وبينها «جبهة النصرة» فرع تنظيم «القاعدة» في سورية، إلا أنه جعلهم تحت سلطة المقاتلين الأجانب. ويطلق التنظيم المتطرف على هؤلاء السوريين، الذين بايعوا زعيمه أبي بكر البغدادي وانضموا إلى صفوفه، لقب «الأنصار»، مقابل إطلاقه تسمية «المهاجرين» على المقاتلين الأجانب. ونظراً لأن التنظيم يعلم أن السوريين ممن انضموا إلى صفوفه لم يأتوا إيماناً بعقائده، فإنه لا يمنحهم ثقته ويبقيهم تحت الرقابة ويخضعهم لدورات «استتابة» متتالية، ويرفض تعيين أحدهم في مناصب قيادية، ويزجهم في الصفوف الأمامية للمعارك.

ويقتصر وجود السوريين في مراتب عالية لدى داعش، بحسب أحد مؤسسي صفحة «الرقة تذبح بصمت» أبي إبراهيم الرقاوي على أولئك الذين انضموا طوعاً إلى التنظيم منذ بدايات تشكله، مثل أبي لقمان (والي الرقة)، وتوباد البريج (مسؤول مكتب العشائر)، وأبي علي الشرعي، الذين ساهموا بشكل كبير في سيطرة التنظيم على محافظة الرقة.

ومنذ نحو العام، اضطر داعش، إلى عزل واليه على دير الزور، عامر الرفدان (سوري)، الذي قتل مؤخراً، بسبب ازدياد عدد «المهاجرين» في مدينة دير الزور، آنذاك، ورفضهم أن يكون الوالي في المدينة من «الأنصار».

في المقابل يظهر المسلحون السوريون المنضوون تحت لواء التنظيم استياء من كونهم تحت إمرة المقاتلين الأجانب، في المناطق التي ينتمون إليها، ويضاف إلى ذلك أن الرواتب التي يتقاضاها «المهاجرون» أعلى من رواتب «الأنصار»، ولا تتوزع الغنائم بالتساوي بينهم، على حين يقوم التنظيم بإعطاء مقاتليه الأجانب بيوتاً في المدن وداخل الأحياء السكنية لكيلا تطولهم ضربات التحالف الدولي، مقابل إسكان المقاتلين السوريين على أطراف المدن. وبالفعل وقعت مشادات بين «المهاجرين» و«الأنصار». فمع تقدم مسلحي غرفة عمليات «بركان الفرات» من مدينة تل أبيض بالرقة قبل شهور، انسحب «المهاجرون» من المعارك وتركوا المقاتلين السوريين على جبهات القتال، ما أسفر عن وقوع اشتباكات بين الطرفين قتل على إثرها عدد من عناصر التنظيم السوريين، واعتقل التنظيم ٤٧ مسلحاً من أبناء مدنية تل أبيض، ولاحقاً فصلهم بتهمة «مخالفة قوانين المبايعة على السمع والطاعة».

ومؤخراً نشبت مشاجرة بين مسلحين سوريين «أنصار» للتنظيم، مع القيادي أبي حذيفة الليبي في مدينة الشدادي بالحسكة، بسبب رفضهم التوجه إلى جبهات القتال في منطقة الهول بالمحافظة، وهو ما أسفر عن مقتل الليبي. أثار ذلك حالة من السخط بين قادة التنظيم من غير السوريين، بسبب ما اعتبروه «تمرداً عليهم»، من منتسبي داعش المحليين.

وفي الفترة الماضية، أعدم داعش عشرات العناصر في ريف حلب الشرقي وفي محافظة الرقة، لرفضهم التوجه لقتال المجموعات المسلحة في ريف حلب الشمالي. وبلغ عدد الذين جرى إعدامهم ٤٠ عنصراً (أغلبهم سوريون) بتهمة «التولي يوم الزحف»، ونقلت الجثث إلى أماكن مجهولة، ومنع التنظيم بعدها نقل أو حمل عناصر التنظيم في مناطقه، وخصوصاً من المناطق القادمة من ريف حلب الشمالي، خشية هروبهم من جبهات القتال.

إرهابيو داعش في الرقة (رويترز – أرشيف)

وقال الإرهابي المنشق (ع. أ)، وفقاً لموقع «الحل السوري» المعارض: إن الثقة «معدومة تماماً» بين «المهاجرين» والسوريين في تنظيم داعش «إلا ما ندر». واستطرد موضحاً: «أغلب المهاجرين التركستان والقوقاز يقيمون في مساكن خاصة قرب سد تشرين (ريف حلب الشرقي)، ولا يدخلون المدن. وفي المدن أيضاً لا وجود لـ«أمراء» محليين كلهم من «المهاجرين»، أي لا ثقة عملية بين الطرفين نتيجة اتهامات «المهاجرين» للسوريين بأنهم خونة أو غير صادقين». وأضاف: «عملياً الثقة مبنية عند التنظيم على موت العنصر السوري أو إصابته وعجزه عن الحركة، وقليلون جداً أؤلئك الذين يثقون بهم، وأكثر الانشقاقات هي في صفوف السوريين».

وأشار إلى فرار عشرات المنشقين السوريين من التنظيم إلى الريف الشمالي لحلب أو تركيا، وذلك «بسبب إقصاء «المهاجرين» للسوريين، ومحاولات قتل الصادقين منهم عبر إرسالهم للموصل والعراق للقتال هناك»، وختم قائلاً: «عدم الثقة بالعناصر السوريين ومحاولات التخلص منهم وتصفيتهم تدفعهم لمغادرة التنظيم».